

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٧١

الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد مهدييف	(أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	ألمانيا	السيد آيك
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيدة لو فرابي دو إيلين
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	الهند	السيد كومار

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/307)





12-33983 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/307)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/307، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ من الأمين العام، يحيل بها التقرير الحادي والأربعين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي على إتاحة الفرصة لي لعرض تقريري السابع بصفتي الممثل السامي، الذي هو التقرير الحادي والأربعون للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (انظر S/2012/307).

إن لهذا الشهر خصوصيته بالنسبة للبوسنة والهرسك، إذ أنها ستحتفل بالذكرى السنوية العشرين لقبولها دولة عضوا في الأمم المتحدة، إلى جانب كرواتيا وسلوفينيا، في ٢٢ أيار/مايو. لكن لهذا الشهر أيضا خصوصيته لبلدي الأم النمسا، حيث أنها ترأست مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو قبل ٢٠ عاما بالضبط. واقترح السفير النمساوي آنذاك، السيد بيتر هوهينفيلنر، بصفته رئيسا لمجلس الأمن في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢، على المجلس أن يعتمد مشروع قرار يوصي الجمعية العامة بقبول البوسنة والهرسك عضوا في الأمم المتحدة (انظر S/PV.3079). وخلال نفس الجلسة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٧٥٥ (١٩٩٢) الذي أيد توصيته. وقال رئيس مجلس الأمن، السيد بيتر هوهنفلنر، أيضا بطريقة تنبؤية: ”وجميع أعضاء المجلس واثقون من أن البوسنة والهرسك ستساهم مساهمة كبيرة في أعمال المنظمة“ (S/PV.3079، ص ٣). وبناء على هذه التوصية التاريخية، جرى قبول عضوية البوسنة والهرسك في الأمم المتحدة من خلال قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٣٧، الذي اتُخذ دون تصويت قبل ٢٠ عاما في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٢.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ البوسنة والهرسك تهنئة حارة، وأنا سعيد جدا لأن البوسنة والهرسك تساهم بالفعل - كما تم التنبؤ به قبل ٢٠ عاما - مساهمة كبيرة في أعمال المنظمة، وكان أحدث إسهام لها فترة ولايتها الناجحة بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة كل من كرواتيا وسلوفينيا بهذه المناسبة. وفي سلوفينيا، يجري الاحتفال بتاريخ قبولها في عضوية الأمم المتحدة بوصفه يوم الدبلوماسية السلوفينية. وهذه الذكرى مناسبة للتأمل. وإذا نظرنا إلى الوراء، لا يمكن لأحد أن يشكك في أن البوسنة والهرسك قطعت شوطا طويلا، ولكن لا يمكننا أيضا أن نجادل في أن البلد ما زال أمامه شوط عليه أن يقطعه قبل

إتمام المهمة. وفي الوقت نفسه، يسرني جدا أن أفيد بأن عام ٢٠١٢ بدأ بداية طيبة، مع وجود علامات على حدوث تغيير إيجابي في البلد. وأود أن أحيط المجلس علما بأبرز التطورات الإيجابية في الشهور الأخيرة، والتي أعتقد أنها توفر أملا حقيقيا في أن يكون عام ٢٠١٢ عاما جيدا بالنسبة للبوسنة والهرسك.

في ١٠ شباط/فبراير - أي بعد أكثر من ١٦ شهرا من الانتخابات - جرى أخيرا تعيين حكومة للدولة يرأسها كرواتي. والحكومة ترتكز على ائتلاف بين أقوى ستة أحزاب. وقد سعدت للغاية بهذه النتيجة لأنني ما فتئت أكدت وبصورة متكررة على احترام مبدأ التناوب في الأصل العرقي لرئيس وزراء الدولة مع انتهاء ولاية وبدء غيرها. وبالتالي، لدينا الآن رئيس وزراء ينتمي إلى كروات البوسنة، وهم من الشعوب المؤسسة للبلد. وبالمناسبة، فقد بدأت ولايته بداية ممتازة. ولو لم تلتزم السلطات بمبدأ التناوب في هذه المرة، لكان من الصعب جدا إعادة إرساء هذا الإجراء الهام جدا بالنسبة للبوسنة والهرسك.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت أطالب على نحو متكرر بأن تتحمل الأحزاب الستة التي تشكل مجلس الوزراء، بالنظر إلى التأييد الذي حصلت عليه في الانتخابات، أكبر قدر من المسؤولية عن تشكيل حكومة والمضي بالبلد قدما. وقد شجعتُ الأحزاب على أن تفعل ذلك، ولكنني أوضحت أيضا أنها المسؤولة عن تشكيل الحكومة وأن المجتمع الدولي لن يتدخل. وقد سبق تشكيل الحكومة اعتماد قانونين معلقين منذ فترة طويلة على مستوى الدولة - قانون المعونات الحكومية وقانون التعداد السكاني، وكلاهما هامان بالنسبة لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وبعد ذلك في ٩ آذار/مارس، توصل قادة الأحزاب الرئيسية الستة إلى اتفاق سياسي حول مسألتين تم تحديدهما باعتبارهما من الشروط المسبقة لإغلاق مكتبي: مسألة ملكية واستخدام الممتلكات العسكرية والمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في ملكية واستخدام ممتلكات الدولة. وإجمالا، فإن الاتفاق الذي توصل إليه قادة الأحزاب في ٩ آذار/مارس خطوة إيجابية ويوفر أملا حقيقيا في إحراز تقدم. والأهم من ذلك أن التقدم بشأن مسألة الممتلكات العسكرية سيساعد على تمهيد الطريق أمام مشاركة البوسنة والهرسك الكاملة في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) - وهي خطوة ما فتئت أؤيدها وبشدة. وآمل أن نتلقى، في غضون بضعة أيام، أخبارا سارة من مؤتمر قمة شيكاغو. وسيكون ذلك دفعة حقيقية للبوسنة والهرسك ورسالة إلى البلد مفادها أن إحراز تقدم على المسار الأوروبي الأطلسي أمر ممكن. وبطبيعة الحال، فإن المقياس هو التنفيذ. وما نحتاج أن نراه الآن هو اتخاذ إجراءات من قبل سلطات الدولة والكيانات لتنفيذ اتفاقها.

وبالإضافة إلى التقدم في مجال الممتلكات العسكرية وممتلكات الدولة، يناقش المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام حاليا مستقبل الإشراف الدولي في مقاطعة برتشكو. وهذه المسألة واحدة من الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وسيشجع مكتبي ويدعم السلطات المحلية لكي تحقق تقدما، ولكنني لن أقوم بالعمل بالنيابة عنها. هذا زمان قد ولى. والسلطات المحلية وحدها هي التي يمكن أن تحرز تقدما.

وهذا ينطبق أيضا على تنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفينتشي الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب من البوسنة والهرسك أن تغير طريقة انتخاب أعضاء رئاستها والممثلين في مجلس الشعوب. وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة أمر هام بالنسبة لطريق البوسنة والهرسك باتجاه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنه أولا وقبل كل شيء أمر هام في حد ذاته لأن حقوق

الإنسان وسيادة القانون مهمان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو القادة مرة أخرى إلى أن يبذلوا جهدا إضافيا وأن يتوصلوا إلى اتفاق.

وجميع التطورات الإيجابية التي ذكرتها للتو هي نتيجة لأن السياسيين جلسوا أخيرا وتكلموا مع بعضهم بعضا. وهذا أمر بسيط جدا، ولكنه بعيد المنال جدا. وفي الوقت نفسه، تواصل البوسنة والهرسك الاستفادة من المناخ الإقليمي الإيجابي الذي أسهم الرئيس يوسيبوفيتش ووزير الخارجية الكرواتي بوسيتش وكذلك الرئيس الصربي تاديتش إسهاما كبيرا فيه. كما أن دور الجبل الأسود، بوصفه جارا ثالثا في هذه البيئة الإقليمية المحسنة، بنّاء للغاية أيضا.

وبالتالي، لدينا الآن داخل البوسنة والهرسك، وللمرة الأولى منذ فترة طويلة، عملية سياسية تستند إلى الحوار والاستعداد للقبول بحلول وسط. وهذه العودة التي تأخرت كثيرا إلى الحوار السياسي والتفاوض والحل الوسط هي خبر جيد جدا. وإذا ما تمت رعايتها وتطويرها – وإذا أوفى قادة البوسنة والهرسك بالالتزامات التي قطعوها – فإن عام ٢٠١٢ يمكن أن يكون حقا عاما للإنجاز الكبير على الطريق نحو الاندماج الكامل في المؤسسات الأوروبية والأطلسية. وعلى أي حال، فقد بدأ العام بداية واعدة جدا.

وفي الوقت نفسه، وفي ضوء ولايتي، لا بد لي أيضا أن أسجل التطورات السلبية. فإلى جانب هذه الدينامية الإيجابية، لا نزال نرى دينامية موازية لجداول الأعمال السياسية المسببة للشقاق التي استُنفدت خلال السنوات الست الماضية. فقد حدث عدد من التحديات المقلقة لاتفاق دايتون وللسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك سلسلة من التصريحات التي تطعن في كيان دولة البوسنة والهرسك. ويمكن الاطلاع على الاقتباسات والتفاصيل ذات الصلة بهذه التطورات في تقريري. وهذه جوانب سلبية للحالة السياسية الإيجابية بخلاف ذلك في البوسنة والهرسك، ويجب علينا مراعاتها. ونظرا لولايتي، لا بد لي من أخذ هذه التحديات على محمل الجد.

وثمة أمر آخر أتابعه عن كثب يتمثل في مسألة ميزانية الدولة. فميزانية الدولة لعام ٢٠١١ لم تُعتمد حتى عام ٢٠١٢، ونحن لا نزال ننتظر اعتماد ميزانية عام ٢٠١٢ وإطار مالي شامل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. واجتازت ميزانية عام ٢٠١٢ الآن القراءة الأولى في مجلس نواب البوسنة والهرسك. وإنني أرحب بحرارة بهذه الخطوة ويحدوني الأمل أن ينتهي البرلمان من هذه المهمة بسرعة حتى يكون لدينا ميزانية على مستوى الدولة في نهاية المطاف. ويبقى أن نرى كيف ستؤثر الميزانية، وهي أصغر من الميزانية العادية الأخيرة التي اعتُمدت لعام ٢٠١٠، على أداء المؤسسات على مستوى الدولة. غير أننا نأمل أن يتسنى الحفاظ على الوظائف الأساسية للدولة، بما فيها تلك ذات الصلة بتطلع البلد إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والناتو.

إن هذا العام عام انتخابات، وسيأتي بتحديات خاصة به. ويدور نقاش ساخن حول القواعد الانتخابية لموستار وسريبرينيتشا والذي يُحتمل بقوة أن يطبع الحملة الانتخابية بطابعه. والمنطقتان لهما أهمية خاصة وتستحقان اهتمامنا المستمر. وسيبذل مكتبي بالتأكيد جهدا إضافيا في عام ٢٠١٢ لمساعدة كل من الطائفتين على تحقيق تقدم لمصلحة المواطنين الذين يعيشون هناك والإسهام في تهيئة بيئة ستتيح تعايشا يمكن أن يستمر بالجهود الذاتية لأجيال عديدة قادمة.

ومع الإشارة إلى هذه الصعوبات والتحديات، لا أرغب في التقليل من أهمية العلامات الحقيقية جدا والتي طال انتظارها على التقدم السياسي الإيجابي الذي يبدو أن

دينامية التكامل الأوروبي تحققه. وفي نفس الوقت، أريد أن أُذكر بأن البوسنة بلد خاص جدا تاريخه الحديث مضطرب. وهي بحاجة إلى نهج خاص ومدروس. وينبغي لنا ألا نتجاهل هذا ونحن نتطلع إلى المستقبل.

وبما أن دستور البوسنة والهرسك صيغ في إطار اتفاق السلام، فسيظل عامل اتفاق دايتون حاضرا على الدوام في البوسنة والهرسك، بشكل أو بآخر. غير أنه من الحيوي أن يستمر تعزيز العامل المتعلق بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي باطراد، لأن المستقبل الأوروبي – الأطلسي هو مستقبل البوسنة والهرسك – بل هو مستقبلها الوحيد. وغني عن البيان أن هذا المسار يحظى بكامل احترامي وبدعمي الصادق.

وآمل أن يستمد البلد القوة مما قطعه من أشواط خلال العشرين سنة الماضية، وأن يستلهم القادة السياسيون هذا الواقع للوفاء بمسؤولياتهم أمام مواطنيهم، بل أمام المجتمع الدولي أيضا.

وبالنظر إلى حجم ما استثمره المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك على مدى الأعوام، فلا غرابة في أن نعلق الآمال على القادة السياسيين والسلطات في البوسنة والهرسك. فقد أثبتوا خلال الأشهر الستة الماضية قدرتهم على إحراز التقدم، والآن نتوقع، بل ننتظر منهم المزيد.

وفي الختام، أود أن أثير ثلاث نقاط. أولا، التطورات الأخيرة تذكي الأمل في إمكانية إحراز التقدم، لكن الوقت لا يزال مبكرا لتوقع ذلك. وينبغي أن نرى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق النتائج الملموسة، وأعتقد أننا سنحققها. ويمكن لعام ٢٠١٢ أن يكون عام تحقيق إنجاز تاريخي في البلد في جهوده لإحراز التقدم صوب كامل الاندماج الأوروبي – الأطلسي. والانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي جزآن من مسار واحد للبوسنة والهرسك. وهما يكملان بعضهما بعضا، وإنني أؤيدهما تأييدا تاما.

ثانيا، لا يمكننا تجاهل أن التحديات التي يواجهها اتفاق السلام لا تزال قائمة. ويجب علينا أن نكفل قدرتنا على التصدي لهذه التحديات. ولدى قيامنا بذلك، سندعم أيضا جهود قوى البلد التي تريد المضي قدما وإحراز التقدم صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي.

ثالثا، قوتنا في اتحادنا – أي اتحاد المجتمع الدولي. ويمكن للبوسنة والهرسك أن تكون نموذجا يقتدى به ويضرب به المثل على كيفية نجاح المجتمع الدولي في التعاون والتكلم بصوت واحد. وقد تحقق ذلك فعلا في الميدان في سراييفو. فقد بدأ بيتر سرونسن، الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي، عمله على نحو ممتاز في البوسنة والهرسك. فلنقدم له كامل دعمنا. ونحن، فضلا عن مكتبينا، نتعاون بصورة جيدة. وأنا على استعداد لمواصلة التعاون معه جميع الأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، لأنني أؤمن إيمانا راسخا أننا سننجح طالما بقينا متحدين.

لقد قطعنا أشواطا كبيرة في السنوات العشرين الماضية، واستثمرنا قدرا هائلا من الطاقة والموارد. فلنكفل بقاءنا ملتزمين، وإنجازنا لمهمتنا في البوسنة والهرسك بنجاح. ذلك هدف يمكننا تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بعودة الممثل السامي إنزكو إلى مجلس الأمن. كما أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى ما قدمه من خدمات ودعم لاتفاق دايتون للسلام.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بنجاح البوسنة والهرسك، التي قمنا فيها مع حلفائنا من الاتحاد الأوروبي باستثمارات كبيرة على مدى أكثر من ١٦ عاما منذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام. إننا نجد ما يشجعنا تشجيعا كبيرا في ما أحرز من تقدم خلال الأشهر الأخيرة، ونأمل أن يعزز قادة البوسنة والهرسك ذلك الزخم لتجاوز العراقيل المتبقية على الطريق صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي، وبناء مؤسسات الحكم التي ستحقق النتائج لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم العرقي.

وأود أن أثير ثلاث نقاط ردا على تقرير الممثل السامي إنزكو (S/2012/307، المرفق، الضميمة).

أولا، تثني الولايات المتحدة على ما أحرزته البوسنة والهرسك من تقدم كبير في تشكيل حكومة وطنية منذ آخر تقرير (S/2011/682، المرفق، الضميمة). ونشيد بما أبدته الحكومة الجديدة من حرص لدى توليها مسؤولياتها، بما في ذلك إقرار ميزانية الدولة والسعي إلى إجراء الإصلاحات المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإقرار الجمعية البرلمانية لقانونين من القوانين الرئيسية المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي – القانون المتعلق بالمعونة التي تمنحها الدولة والقانون المتعلق بتعداد السكان والأسر المعيشية والشقق – معلم رئيسي مهم ويستحق الثناء في سبيل كامل الاندماج الأوروبي. وإذ نأخذ ذلك الهدف في الحسبان، نشجع البوسنة والهرسك على الامتثال للحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك، مما سيسمح بالبدء بنفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. والولايات المتحدة تؤيد بقوة ازدياد مشاركة الاتحاد الأوروبي في ظل قيادة الممثل الخاص بيتر سرونسن. إن دوري مكتب الممثل الخاص والاتحاد الأوروبي يكملان بعضهما بعضا في مساعدة الشعب البوسني على إيجاد سبيل المضي قدما. ونشيد بتعاونهما الممتاز في الميدان.

ثانيا، نتشاطر الآراء الإيجابية التي أعرب عنها الممثل الخاص بشأن الاتفاق السياسي المبرم في ٩ آذار/مارس المتعلق بالمبادئ التي ينبغي استخدامها لتسوية مسائل ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة. ونحث البوسنة والهرسك على أن تنفذ في أقرب وقت ممكن جزء ذلك الاتفاق المتعلق بممتلكات الدولة، بتسجيل ممتلكات الدفاع، بغية الوفاء بشرط منظمة حلف شمال الأطلسي للمشاركة في خطة العمل المعنية بالعضوية. وتنفيذ صفقتي ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع سيكمل الهدفين المتبقيين من أهداف الصيغة ''٥+٢''، مما سيقر البوسنة والهرسك من تلبية معايير مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل الخاص. وريثما تتم تلبية معايير الصيغة ''٥+٢''، من الأهمية بمكان أن يتوصل المكتب بما يكفي من موارد ودعم سياسي للوفاء بولايته بموجب اتفاق دايتون للسلام.

ثالثا، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما ثابتا بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ولا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الخطاب المنطوي على الطعن في السيادة البوسنية ومحاولة إلغاء الإصلاحات السابقة. وآخر تقرير للممثل الخاص يسلط الضوء على استمرار التصريحات ذات النعرة القومية من لدن كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا، الذين يعترفون فيها بعرقلتهم المتعمدة لمؤسسات دايتون ويشيرون إلى حل الدولة. وهذه التصريحات لا تساعد البلد على المضي قدما، وهي غير مقبولة.

وبدلا من التهجم على اتفاق دايتون للسلام والأساس الدستوري للدولة، نأمل أن تواصل جميع الأطراف المشاركة في الحوار السياسي بغية تلبية احتياجات جميع المواطنين البوسنيين. وفي ذلك الصدد، لا بد أن يعمل البوسنيون معا على نحو مسؤول استعدادا للانتخابات البلدية

المقـررة في شـهر كـانون الأول/أكتـوبر، بغيـة الإسـهام في المصالحة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية البوسنية.

وكما قالت وزيرة الخارجية كلينتون في تموز/يوليه ٢٠١٠، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتشا،

”تحقيق الرفاه والحرية في البوسنة والهرسك وتوحيدها هو أكبر نصب تذكاري يستحقه من فقدوا أرواحهم في سريبرينيتشا، وأفضل ضمانة لكيلا تتكرر مثل هذه المأساة أبدا“.

السيدة لو فرابي دو إلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فالونتان إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية. ومما لا شك فيه أن فرنسا تؤيد ما جاء في بيانه بشأن وحدة المجتمع الدولي.

وأود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به السيد مايير – هارتينغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد انتهت فترة ١٥ شهرا في البوسنة والهرسك لم تتمكن خلالها الحكومة المنتهية ولايتها سوى من القيام بالأعمال اليومية. وظلت الحالة في الميدان هادئة ومستقرة على الرغم من التصريحات ذات النعرة القومية الرامية إلى الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ولسوء الطالع، فإن عملية إصلاح مؤسسات البلد وتعزيزها فقد زخمه منذ فترة طويلة.

غير أن تشكيل حكومة بقيادة رئيس الوزراء بيفاندا، والتصويت على القانون المتعلق بالمعونة التي تمنحها الدولة وقانون التعداد السكاني، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ آذار/مارس على المبادئ التي ينبغي استخدامها لتسوية مسائل ملكية واستخدام ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة، كما أبرز ذلك السيد إنزكو، خطوات مكنت من وضع البلد على المسار الصحيح صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. كما أحرز التقدم صوب إعداد ميزانية عام ٢٠١٢ والإطار المالي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ومما يستحق تشجيعنا إعلان السيد بيفاندا خلال خطاب تنصيبه أن المنظور الأوروبي لبلده، ولا سيما البدء بنفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، سيكونان أولويتي حكومته. ندعو السلطات البوسنية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى جعل دستورَ بلدها متمشيا مع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. نشجعها أيضا على التحضير للانتخابات المحلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، على أفضل وجه ممكن، والتوصل إلى تسويات دائمة لحالات محلية معينة، وعلى وجه التحديد الحالة في سريبرينيتسا.

أرحب أيضا، كما فعل الممثل السامي للبوسنة والهرسك إنزكو، بالجهود التي بذلها السيد بيتر سورنسن منذ شهر أيلول/سبتمبر، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس وفده إلى البوسنة والهرسك، الذي ساهم في تقدم هذا البلد نحو مستقبل أوروبي. إن التزام الاتحاد الأوروبي يؤتي ثماره ويجب أن يستمر.

وكما هو الحال في أي مكان آخر حيث يضطلع المجلس بأعماله، من المهم أن تكيف الأمم المتحدة وجودها مع تطورات الحالة السياسية والأمنية. الاتحاد الأوروبي، من جانبه، فهم ذلك وأجرى تعديلا في وجوده المدني والعسكري. وسيتم زيادة تعزيز مكتب الممثل الخاص هذا الصيف، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون. وستشهد الوحدات التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي وعملية ألثيا مزيدا الخفض، مع إعادة التركيز على التدريب وإسداء المشورة للقوات المسلحة البوسنية وفي الوقت نفسه بالطبع الإبقاء على القدرة على القيام بمهام لدعم السلطات البوسنية، إذا دعت الضرورة لذلك.

مع الأخذ في الاعتبار أن الحالة الأمنية كانت هادئة لعدة سنوات الآن، وأنه كان هناك تقدم في الحوار السياسي والإصلاحات، بما في ذلك التحرك نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللذين وضعهما مجلس تنفيذ السلام في عام ٢٠٠٨، فإن هناك مبررا لتعزيز الالتزام من جانب الاتحاد الأوروبي، ودعوته إلى الاستمرار في إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك.

الممثل السامي هو الضامن للاتفاقات السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي. إن جهوده وحواره مع الممثلين السياسيين البوسنيين يحظيان بدعمنا الكامل. ومن الواضح أنه يجب تكييف مهمته والموارد المتاحة له وفقا للحالة. ونحن على ثقة في أن الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام ستتخذ الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه عندما تجتمع في سراييفو الأسبوع المقبل. والخطوة الأولى ستكون البت في نهاية الإشراف الدولي على منطقة برتشكو.

بعد خمسة أشهر على اعتماد مجلس وزراء الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي لاستنتاجات واضحة بشأن تخفيض حجم مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات. يجب علينا إعادة تقويم عمل المكتب بغية إيجاد التكامل في إطار عمل الاتحاد الأوروبي.

في الختام، أود إعادة تأكيد التزامنا باستقلال البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وذلك البلد، شأنه شأن البلدان الأخرى في منطقة البلقان، يرنو إلى الاتحاد الأوروبي وقيمه. وبوصفه دولة عضو في مجلس الأمن، فقد أظهر في الآونة الأخيرة أيضا أنه عضو على قدر المسؤولية في المجتمع الدولي والأمم المتحدة. فقد أصبح عاملا مهما في استقرار المنطقة، كما اتضح من استضافته في نيسان/أبريل لمؤتمر المانحين الدولي المعني بالحلول الدائمة للاجئين والمشردين داخليا. وفي الوقت الذي نُحيي فيه، في جملة أحداث أخرى، بالذكرى السنوية الحزينة لبداية حصار سراييفو، لا يمكننا إلا أن نعرب عن امتناننا بسبب الأشواط التي قطعناها منذ تلك الأيام الرهيبة.

السيد ليهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بحضور السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، في مجلس الأمن مرة أخرى، ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ونحن نهنئ البوسنة والهرسك بمناسبة الذكرى السنوية العشرين المقبلة لعضويتها في الأمم المتحدة.

لقد شهدنا تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الأمر الذي نأمل أن يبشر بالخير في حل المسائل العالقة في البوسنة والهرسك. ويسر جنوب أفريقيا أنه بعد ١٦ شهرا من دون حكومة، تم تعيين مجلس الوزراء من قبل مجلس النواب في ١٠ شباط/فبراير. نرحب أيضا بالتوقيع على الاتفاق بشأن ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة في ٩ آذار/مارس. هذان تطوران إيجابيان نحو بلوغ هدفين من الأهداف المعلقة في جدول أعمال صيغة خمسة زائد اثنان الذي وضعه المجلس التنفيذي لمجلس تنفيذ السلام. ونحن نأمل أن هذه الاتفاقات المهمة ستتيح المجال أمام الدولة للتركيز على الوفاء بالالتزامات المتبقية من جدول أعمال صيغة خمسة زائد اثنان. في ذلك الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف إلى المشاركة بهمة في إكمال العملية، التي من شأنها أن تسفر عن تولي أبناء شعب البوسنة والهرسك كامل المسؤولية عن بلدهم.

نحن نرى أن تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك يعتمد على عدد من العناصر. لا بد لجميع الأطراف أن تحترم سيادة القانون والصكوك القانونية التي تقوم عليها الهياكل السياسية في البلد. يجب على القيادة

السياسية والوجود الدولي الاستمرار في التركيز على الإقرار بالتوازن الوارد في اتفاق دايتون للسلام والهياكل السياسية اللاحقة، وبذل كل الجهود لضمان احترام هذا التوازن والمحافظة عليه.

يلاحظ وفد بلدي اعتماد ميزانية ٢٠١١ في نهاية العام الماضي، ويشجع جميع الأطراف على التوافق، والتركيز على اعتماد ميزانية عام ٢٠١٢ دون تأخير، لكي يتمكن البلد من البدء في التصدي للتحديات الاقتصادية، بما فيها الاحتمالات الضعيفة لتحقيق النمو وارتفاع معدلات البطالة.

ويجدر بنا تذكر أنه ينبغي استبدال اتفاق دايتون للسلام بدستور دائم في البوسنة والهرسك. ينبغي لجميع الأطراف أن تلتزم بالإصلاح الدستوري الذي يهدف إلى إقامة هياكل الدولة القوية والمُمَثِلة للشعب.

لا يمكن إحراز تقدم كبير في إحلال السلام والاستقرار الدائمين من دون حوار بناء بين العديد من الجماعات والكيانات العرقية، وكذلك بين الهياكل البوسنية المختلفة والممثل السامي. إن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتسوية المسائل المعلقة مثل إصلاح الدستور واعتماد ميزانية البلد لعام ٢٠١٢. ينبغي أيضا أن يتم اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب إغلاق مكتب الممثل السامي حالما تتحقق الأهداف والشروط المعلقة التي وضعتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام.

وينبغي لتحقيق لمصالحة أن يكون الهدف النهائي لاستمرار الحوار. إن أحد الجوانب الأساسية لتحقيق المصالحة هو التزام جميع الأطراف بمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة. نحن ندعو الحكومة إلى إتاحة الموارد للهيئات المخولة بتنفيذ تلك المهمة.

ويؤكد وفد بلدي من جديد أن تحقيق المصالحة يتعرض للخطر جراء الخطاب الاستفزازي والوطني الداعي للانقسام، والإجراءات التي تهدف إلى تقويض سيادة الدولة البوسنية وسلامتها الإقليمية وسلطة الممثل السامي. نحن ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تقويض مؤسسات الدولة وإطالة أمد التوترات الحالية.

في الختام، يود وفد بلدي أن يشجع جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقات واتفاقيات السلام. إن الإرادة السياسية أمر ضروري للمضي قدما في عملية تحقيق الاستقرار والسلام والمصالحة في الأجل الطويل. وبوصف جنوب أفريقيا عضوا في مجلس الأمن، فإنها لا تزال مكرسة لمهمتها المتمثلة في دعم البوسنة والهرسك في بذل تلك الجهود.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية.

في الوقت الراهن، تتسم الحالة في البوسنة والهرسك بالهدوء عموما. الصين تشيد بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في الحفاظ على السلام وتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الاقتصاد وإرساء سيادة القانون. ونرحب بالاتفاقات المبرمة بين الأطراف من خلال الحوار والتشاور، وتشكيل مجلس الوزراء وتوقيع اتفاق بشأن ملكية ممتلكات الدولة والدفاع.

الصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. علينا أيضا أن نحترم خيار شعبها فيما يخص مستقبل البلد. نحن نؤيد التعايش المتناغم لأعراقها العديدة سعيا لتحقيق التنمية المشتركة. نأمل أن الجماعات العرقية المختلفة في البلد سوف تمضي قدما

انطلاقا من الحرص على رفاهية الأمة ومصالحها في الأجل الطويل. نأمل أيضا أنها سوف تعمل على حل خلافاتها بالحوار وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والدعوة إلى المصالحة الوطنية، وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام الشامل والعمل من أجل تسريع وتيرة التقدم في جميع المجالات.

ترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لتعزيز العملية السياسية في البلد. ونأمل أن يواصل – وفقا لولايته – الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وننوه بقرار خفض حجم قوة الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن توسع قوة الاتحاد الأوروبي نطاق دعمها للقوات المسلحة في البوسنة والهرسك، كي يتمكن البلد من تولي المسؤولية الشاملة عن كفالة سيادته وأمنه واستقراره في أقرب وقت ممكن.

وصون السلام والاستقرار في البلد، وتعزيز نموه الاقتصادي والاجتماعي، مصالح مشتركة لجميع الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، تتسم مسألة البوسنة والهرسك بالتعقيد والحساسية. فهي لا تتعلق بالبلد نفسه، إنما تتعلق أيضا بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان بأسرها. وينبغي للمجتمع الدولي – عند التعامل مع هذه المسألة – توخي الحكمة والاستماع إلى وجهات نظر وشواغل جميع البلدان. وتواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي، إلى جانب تقديم الدعم والمساعدة، في حدود قدراتها، من أجل مساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بصورة دائمة.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود مشاركة أعضاء المجلس الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثل السامي فالنتين إنزكو على تقريره (انظر S/2012/307)، وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها بعد ظهر اليوم.

تلتزم باكستان التزاما تاما باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وعليه، فإننا نؤيد كل الجهود الرامية إلى تعزيز الدولة على المستوى الوطني، مع الحفاظ على حقوق وامتيازات جميع الكيانات الاجتماعية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الأطراف الاعتراف بالأطر الدولية والقانونية ذات الصلة بتقاسم السلطة والالتزام بها.

ونرحب بالتطورات الإيجابية والتقدم الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، والتي تضمنت تشكيل الحكومة على مستوى الدولة، واعتماد ميزانية عام ٢٠١١. وينبغي أن تركز السلطات الآن على التنمية الاقتصادية للبلد، التي تأثرت سلباً – من بين عوامل أخرى – بالمأزق الذي استمر لفترة طويلة بشأن تشكيل الحكومة واعتماد الميزانية. وبالنظر إلى ضعف توقعات النمو واستمرار تدهور الحالة المالية للبلد وارتفاع معدلات البطالة فيه، فإن ذلك يدعو السلطات إلى اتخاذ إجراءات حازمة، بدعم من المجتمع الدولي.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المبادئ المتعلقة بحل مسائل ملكية العملية واستخدام الأصول العامة والعسكرية يشكل تطورا هاما. ونأمل أن يحرز تقدم في تنفيذ الاتفاق، الأمر الذي يقتضي اعتماد الصكوك القانونية اللازمة، وإبرام اتفاقات حكومية دولية منفصلة.

تتشاطر باكستان القلق الذي أعرب عنه الممثل السامي في تقريره بشأن اتجاه السياسات القومية، وتصريحات البعض فيما يتعلق بالطعن في اتفاق دايتون للسلام، وعلى وجه الخصوص الطعن في سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وتمثل الإجراءات القانونية والسياسية التي تطعن في المؤسسات على مستوى الدولة، والاختصاصات والقوانين المتعلقة بها، إلى جانب الطعن في سلطة الممثل السامي، أيضا مثار قلق بالغ. ومن شأن تلك التطورات إفساد الأجواء وإضعاف فرص التعايش السلمي في الأجل الطويل. ولذلك

ينبغي تجنب الطعن في اتفاق دايتون للسلام وترتيباته المؤسسية، بالإضافة إلى تجنب الخطاب الانقسامي.

ونحث زعماء البوسنة والهرسك على حل خلافاهم عن طريق الحوار. وينبغي أن يضطلع مكتب الممثل السامي بدور تمكيني في ذلك الصدد. ونلاحظ أنه بينما كانت هناك بعض المؤشرات على إحراز تقدم في مسألتين، لم يتحقق أي من البنود المعلقة، من بين خمسة أهداف وشرطين لازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ظل هذه الظروف فإنه من المنطقي والضروري أن يواصل الممثل السامي أداء عمله الهام، على أن يدعمه مكتب تتوفر له الموارد الكافية.

تؤيد باكستان جميع الجهود المبذولة لكفالة وجود بيئة سليمة وآمنة في البوسنة والهرسك، وتأمل مخلصة أن تضافر القيادة السياسية بروح من الحوار والتعاون، بهدف التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلد. ونأمل أن نرى تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية في تقرير الممثل السامي القادم.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي، السفير فالنتين إنزكو، وأعرب له عن تقدير البرتغال ودعمها للعمل الهام والشاق الذي يضطلع به ومكتبه لصالح تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وأشكره أيضا على تقريره الشامل للغاية (انظر S/2012/307).

تتشاطر البرتغال بطبيعة الحال وجهات النظر المعبّر عنها في البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ولكن أود التأكيد على بعض المسائل التي تمثل شاغلاً خاصا بالنسبة لبلدي.

لقد تعهدت البوسنة والهرسك ببذل جهود كبيرة للتغلب على المأزق السياسي في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والذي أثر سلبا على وضع السياسات الوطنية، وإحراز تقدم نحو الوفاء بجدول الأعمال ٥ +٢ بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وإدماج البلد في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ذلك الصدد، نحن نشجع ونرحب كثيرا بالموقف البنّاء الذي اتخذه القادة السياسيون والجهات ذات الصلة، من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي المؤدي إلى اعتماد الإصلاحات ذات الصلة.

ومن بينها، الإصلاحات الاقتصادية التي تتسم بأهمية خاصة، نظرا للحالة الصعبة التي يعانيها البلد. ونكرر في ذلك السياق، التأكيد على الحاجة الملحة لاعتماد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٢ والإطار المالي العالمي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ لكونهما يسهمان في تعزيز استقرار البوسنة والهرسك على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وفي تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء المنطقة في نهاية المطاف. وتشكل التحديات التي تواجه البنية المالية للبوسنة والهرسك في مختلف مستوياتها - كما شهدنا خلال الأشهر الماضية - تهديدا مباشرا لفعالية واستدامة دور الحكومة الاتحادية، إلى جانب التهديد بخلق عقبات جديدة أمام حكومة، بل وبلد بأسره - يواجهان حالة معقدة للغاية في ذلك الصدد.

وفي الختام، يجب على المجتمع الدولي، وخاصةً الاتحاد الأوروبي، مواصلة العمل المشترك تماما مع البوسنة والهرسك. ونرحب بتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي في البلد، وندعم قواته، وعلى وجه الخصوص، بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، التي سيتولى اختصاصاتها قريبا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وقوة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا - التي نرى أن بعثتها ووجودها لا تزال تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للبوسنة والهرسك. ونضع في الاعتبار أيضا المناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي بهدف التفكير في احتياجات

البوسنة والهرسك المحددة، والاستجابة لها بطريقة ملائمة وبناءة ومنفتحة.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بدايةً أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرض تقريره (انظر S/2012/307) بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام. وأؤكد له دعمنا الكامل لمهمته.

تنعقد مناقشة مجلس الأمن اليوم في لحظة هامة في تاريخ البوسنة والهرسك، لأنها تتزامن مع الذكرى السنوية لانضمام هذا البلد إلى الأمم المتحدة. وقد وصف لنا السيد إنزكو رمزية ذلك الحدث بطريقة بليغة وجياشة.

يأتي التقرير الأخير للممثل السامي في وقت تشهد فيه السياسة الوطنية في البوسنة والهرسك مصاعب جمة. غير أن هناك بعض التطورات الهامة والمشجعة، ابتداءً من تشكيل مجلس الوزراء الجديد، إلى اعتماد الميزانية، والتقدم المحرز في مسألة الأصول العسكرية والعامة، واعتماد قوانين بشأن التعداد والمساعدة الحكومية وتوزيع الممتلكات. وتدل تلك التطورات على روح التوافق والحوار والمصالحة، وهو ما نرحب به. وهي روح تبشر بالخير لمستقبل البلد والمنطقة بأسرها. غير أن التقدم المحرز حتى الآن، تطغى عليه للأسف، تهديدات حقيقية، بما فيها تلك التي تستهدف السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وإلغاء القوانين والأنظمة المعتمدة على المستوى الاتحادي، بالإضافة إلى عدم اعتراف مناطق بعينها بالسلطات الاتحادية. وإذا ما استمرت المكائد من هذا القبيل، فهي تهدد بتقويض الجهود التي بذلتها البوسنة والهرسك، فضلا عن المجتمع الدولي منذ اتفاق دايتون للسلام، بهدف وضع البلد مرة أخرى على طريق السلام والوئام والمصالحة.

ولذلك ندعو مختلف الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية البوسنية إلى الامتناع عن أي قول أو عمل قد يقوض عملية المصالحة الوطنية الحالية أو الجهود التي تبذلها السلطات البوسنية لإقامة بلد مسالم وقابل للحياة. ليس من صالح أي طائفة أن تزيد حدة التوتر أو تغرس بذور الشقاق والفرقة في الوقت الذي تحتاج فيه البوسنة والهرسك إلى الوحدة ودعم الطوائف التي تشكلها من أجل التصدي لتحديات التعمير والتنمية الكبيرة التي تواجهها.

وبصفتي سفيرا معتمدا لدى البوسنة والهرسك في الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩، تمكنت بصورة مباشرة من تقييم مدى الدمار والمعاناة في أعقاب الحرب، لكنني شهدت في الوقت نفسه روح الانفتاح والتسامح وحب الناس للحياة. يؤمن المغرب إيمانا راسخا بالسلام في المنطقة وأسهم فيه وسيواصل القيام بذلك. من الصعب إحلال هذا السلام، وسوف يستغرق توطيده وقتا طويلا، لكنه ضروري ومفيد بصورة حيوية لشعوب المنطقة.

لقد قطعت جمهورية البوسنة والهرسك الفتية شوطا طويلا على طريق المصالحة وإقامة دولة ديمقراطية. يشعر جميع البوسنيين بالحماية التي توفرها سيادة القانون. علينا أن نساعد هذا البلد بكل وسيلة ممكنة على البناء والتطوير.

السيد آيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي.

بعد ١٧ عاما من الحرب المدمرة التي وضعت البوسنة والهرسك على حافة العنف والتفكك، لا تزال الحالة الأمنية هادئة ومستقرة. لقد أقررنا بالفعل بتلك الحقيقة في

مناقشتنا الأخيرة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.6659). بيد أن البلد كان في ذلك الوقت في حالة من الشلل السياسي.

ويمكننا اليوم أن نرحب بالإنجازات الكبيرة التي تحققت. لقد اكتسبت العملية السياسية في البلد زخما بشكل ملموس. وجرى أخيرا تشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة، بعد أكثر من ١٥ شهرا من الانتخابات. وبدأ البلد، بميزانية عام ٢٠١١، في استعادة قدرته على العمل على المستوى المالي. وتكتسي القوانين الأخيرة بشأن المساعدات التي تقدمها الدولة وبشأن تعداد السكان المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٣ نفس القدر من الأهمية وتشكل متطلبات رئيسية لعملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. إن القرار المتعلق بتوزيع ممتلكات الدولة والجيش بين الدولة والكيانات مهد السبيل لتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وتشيد ألمانيا بالقادة السياسيين في البوسنة والهرسك لبدء تجاوز خلافاتهم والتعاون بشكل بناء في التماس الحلول التوفيقية. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة. وأحد أشد التحديات هو التنفيذ الذي طال انتظاره للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك، في ما يتعلق بحق انتخاب الأقليات لعضوية الرئاسة البوسنية والغرفة الثانية للبرلمان، مجلس الشيوخ. إن بذل جهود صادقة في هذا الصدد شرط أساسي للخطوة التالية صوب عضوية الاتحاد الأوروبي، وهي بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

يجب أن تبقى البوسنة والهرسك راسخة القدم على مسار الإصلاح، لأسباب أقلها اللحاق بركب جيرانها على المسار نحو أوروبا. تقع المسؤولية أولا وقبل كل شيء على عاتق القادة السياسيين في البوسنة والهرسك. ينبغي لهم أن يضعوا مصالح بلدهم ككل ورفاه جميع مواطنيهم في المقدمة.

لدى الاتحاد الأوروبي الإرادة السياسية الثابتة والأدوات اللازمة لدعم البوسنة والهرسك في هذه المهمة. يستند النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم واضح وبسيط – من أجل الاستفادة مما يقدمه الاتحاد الأوروبي، لا بد من أن تضطلع البوسنة والهرسك بملكية عملية الإصلاح الشاملة التي ستقود البلد، تدريجيا، نحو الانضمام للعضوية. واستنادا إلى ذلك النهج، عمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في سراييفو بلا كلل لتيسير التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر الماضية.

كانت المراقبة والإشراف الدقيقين والشاملين من جانب المجتمع الدولي ضرورة بلا شك في الماضي. لكنها لم تنجح في إيجاد الحوافز للسياسيين في البوسنة والهرسك لالتماس الحلول التوفيقية بدلا من تعزيز برامجهم القومية. وترحب ألمانيا ترحيبا حارا بالمساهمة التي لا غنى عنها في تحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك التي قدمها الممثل السامي ومكتبه خلال الـ ١٧ عاما الماضية.

بيد أن الوقت قد حان للتركيز على المفاهيم والأدوات التي تبين أنها تحقق تطورات إيجابية، بدلا من التركيز على النهج التي فات أوانها. يحتل المنظور الأوروبي أخيرا موقع الصدارة في البوسنة والهرسك، ويمكننا الآن أن نعفي مكتب الممثل السامي من المهام التي أنجزها الاتحاد الأوروبي وممثله على الأرض.

وفي ما يتعلق بمسألة الحصانة من الإجراءات القضائية للموظفين الحاليين والسابقين في مكتب الممثل السامي، ما برحنا نحبذ حلا مستداما وشاملا في مرحلة ما.

أود أن أختتم بالتأكيد مرة أخرى على التزامنا ببوسنة وهرسك موحدة وذات سيادة تحظى بالسلامة

الإقليمية وتسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتملك الرغبة والقدرة على إنجاز عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي بالاعتماد على نفسها.

السيد روسنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية، التي استمعنا إليها باهتمام.

نحن ملتزمون باتفاقات دايتون وبالدفاع عن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وصونهما. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يظل تركيز القادة السياسيين والوجود الدولي منصبا على التوازن الذي حققته اتفاقات دايتون والهياكل السياسية اللاحقة. نحن واثقون من أن جميع الأطراف في تلك الاتفاقات ستظل تدرك أهمية الإنجازات التي تحققت في الـ ١٥ عاما الماضية وتدافع عن الاتفاق الإطاري العام للسلام. إن الاتفاقات وثيقة حية تطور معناها مع تطور البوسنة والهرسك بمرور الوقت.

نود فقط أن ندلي بأربع ملاحظات بشأن تقرير إنزكو. أولا، يسرنا اكتمال تشكيل الحكومة، وإن كان متأخرا ١٥ شهرا. من الواضح أن استئناف الحوار السياسي ضروري إذا أريد تحقيق تقدم ملموس. خلال فترة الجمود، لم تعان البوسنة والهرسك من عدم الاستقرار السياسي فحسب، بل ومن عدم الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نثق في أن الخطوة المهمة المتمثلة في تشكيل الحكومة ستوفر أساسا لتحقيق تقدم مؤسسي وترسي الأسس كي تصبح البوسنة والهرسك بلدا ديمقراطيا ومستقرا ومزدهرا اقتصاديا. من الأمثلة الواضحة على ذلك ما جرى مؤخراً من اعتماد ميزانية عام ٢٠١٢، في القراءة الأولى، لا سيما أنها تخصص موارد للانتخابات المحلية هذا العام ولأول تعداد سكاني منذ ١٩٩١ من المقرر إجراؤه العام المقبل. نرحب بسن قانون وطني لإحصاء السكان والأسر المعيشية والمساكن في البوسنة والهرسك عام ٢٠١٣. ونرى أن هذا القانون مهم، نظراً للأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين منذ الحرب.

ثانياً، ننظر أيضاً بإيجابية إلى الاتفاق الذي اعتمد في ٩ آذار/مارس بشأن المبادئ التي ستُطبَّق لتسوية المسائل المتعلقة بملكية واستخدام الأصول الدفاعية وممتلكات الدولة. سوف ييسِّر الاتفاق، بدون شك، تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين للانتقال من مكتب الممثل السامي. ينبغي أن نستفيد من الظروف السياسية الراهنة وأن نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل تلك الغاية. ونعتقد أن الوقت قد حان، في هذه المرحلة من مراحل تسوية النزاع البوسني، لنقل المسؤولية عن مستقبل البوسنة والهرسك إلى البوسنيين أنفسهم.

بذلك أصل إلى نقطتي الثالثة، المتعلقة بمقاطعة برتشكو. إننا ندرك أنها ذات أهمية حيوية لاستقرار البوسنة والهرسك. وننتظر باهتمام الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام الأسبوع المقبل. هناك العديد من المسائل للنظر فيها، لا سيما احتمال اعتماد قرار بشأن إنهاء الإشراف على برتشكو. يتطلب ذلك كفالة عمل المؤسسات المحلية بفعالية وبصورة يعوَّل عليها. وبالمثل، يتطلب الأمر الإبقاء على محكمة التحكيم المنشأة بموجب المرفق ٢ من الاتفاق الإطاري العام للسلام بوصفها آلية تضمن جميع الواجبات المهمة والملزمة التي فرضها القرار النهائي.

رابعاً، ينبغي أن نتذكر حقيقة أن اتفاق دايتون للسلام ينبغي أن يحل محله دستور بوسني دائم. ونحث جميع الأطراف المشاركة على التركيز مرة أخرى على الإصلاح الدستوري. والهدف منه إنشاء هياكل دولة قوية تمثل

الجميع. ونحيط علماً بإنشاء اللجنة البرلمانية المشتركة المؤقتة لتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وسنتابع باهتمام نتائج تلك المهمة.

وكما نرى، فإن السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك يعتمد على عوامل شتى. يعتبر التقرير (انظر S/2012/307) الذكرى السنوية العشرين لاستقلال البوسنة والهرسك وقبولها بالإجماع في الأمم المتحدة فرصة للتفكر في الدروس المستفادة وفي الطريق الذي لا يزال يتعين قطعه. ما مِن شك في أن الحالة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة أفضل اليوم مما كانت عليه قبل ٢٠ عاماً. يعتمد نجاح مهمتنا على مدى احترام جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، لسيادة القانون والصكوك القانونية التي تدعم الهياكل السياسية في البلد.

السيد ألثاتي (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كولومبيا الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الواضحة والمفصلة عن آخر التطورات فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ونود كذلك أن نعرب عن دعمنا لعمله المتعلق بالمرفق ١٠ من الاتفاق.

نود مرة أخرى أن نجدد دعمنا لاتفاق دايتون للسلام ومرفقاته، وهو الاتفاق الذي نعتقد أنه قد مهد الطريق للسلام والتعايش في ذلك الجزء المهم من العالم. ونحيط علماً، مع الرضا، بأن حواراً سياسياً قد نشأ بين الأطراف، وأن تقدماً قد أحرز في مجالات مثل قيام مجلس النواب في البوسنة والهرسك بتعيين مجلس وزراء في ١٠ شباط/فبراير. تلك هي الروح التي نعتقد أنها يجب أن تسود في طريق المصالحة والسلام الدائم.

نحن ندرك أنه يتعين إحراز المزيد من التقدم في المسائل الأخرى من أجل بلوغ الأهداف الخمسة والشرطين الضروريين لإغلاق مكتب الممثل السامي. تتمثل إحدى الخطوات على ذلك الاتجاه في الاتفاق على المبادئ التي ينبغي استخدامها في حل مسائل ملكية واستخدام الأصول الدفاعية وممتلكات الدولة. وقد وقّع على الاتفاق في ٩ آذار/مارس قادةُ الأحزاب السياسية الستة التي تشكل الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة وصادق عليه مجلس الوزراء في ٢١ آذار/مارس. يشكل تطبيق الاتفاق بشأن الأصول الدفاعية خطوة أخرى على طريق تقدم البوسنة نحو المشاركة الكاملة في خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك بلا شك هدف بالغ الأهمية.

بيد أن من المؤسف أنه، بعد مرور سنوات عديدة، وبالرغم من الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي طوال العملية، لا تزال هناك إجراءات سياسية وتدابير قانونية تطرحها بعض الكيانات الإقليمية تطعن في المؤسسات وتعوق تنفيذ اتفاق السلام. ومما يثير القلق أن النظام الدستوري يتعرض للطعن فيه بإجراءات مثل محاولات استئناف القوانين لدى المحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

لذا فإننا نحث الأطراف على الالتزام سياسياً بكفالة أن تتماشى أعمالها الإدارية والتشريعية مع مؤسسات الدولة المنشأة بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام، والتوقف عن الأعمال التي من شأنها أن تضعف سلطات المؤسسات القائمة على مستوى الدولة أو تكرّرها أو تستحوذ عليها، آخذين في الاعتبار أن تعزيز المؤسسات وبناء السلام من المسؤوليات التي يتحملها الشعب و السلطات في البوسنة والهرسك ككل.

ولا يقل ضرراً عن ذلك الخطاب القومي الذي يستخدمه بعض كبار المسؤولين في تلك الكيانات نفسها، طاعنين في سلامة أراضي البوسنة ووحدتها وملمحين إلى احتمال حل الدولة. وندعو مرة أخرى إلى تفادي

أي خطاب عدائي، ونحث الأطراف على العمل من أجل تقوية المؤسسات والتوصل إلى تسوية سياسية لهذه الخلافات، والمحافظة على سيادة البلد وسلامة أراضيه.

ثمة مسائل أخرى، مثل شؤون الاقتصاد الكلي، تتطلب اهتماماً خاصا – بالرغم من أنها لا تختص بالبوسنة والهرسك وحدها – وذلك بسبب تدهور الحالة المالية للبلد، وضعف توقعات النمو، وارتفاع مستويات البطالة، والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بالحالة الاقتصادية الصعبة. وتتمثل إحدى الخطوات صوب التعامل مع هذه التحديات في التقدم الذي أحرزه المجلس المالي بشأن اعتماد إطار مالي عام للفترة ٢٠١٢–٢٠١٤ لميزانيته. ونحن على اقتناع بأن السلطات تستطيع، بالعمل الدؤوب والتحلي بروح القيادة، أن تتغلب على هذه التحديات والتحديات الأخرى التي ذكرها. ويقيناً ستقدم كولومبيا كل الدعم، بروح من التعاون والصداقة، لتطلعاتها المستحقة نحو السلام والازدهار.

السيد كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أرحب الممثل السامي فالنتين إنزكو في المجلس وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى التقرير عن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/2012/307).

من دواعي الارتياح أنه حدثت تطورات سياسية إيجابية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد توصلت الأطراف إلى اتفاق واسع النطاق يسر تشكيل مجلس وزراء جديد بعد ١٥ شهرا تقريبا من الجمود في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ورئاسة البوسنة والهرسك تجتمع بصفة دورية وقد اتخذت عددا من قرارات السياسة الخارجية التي يُنتظر أن تعزز اندماج البلد في المؤسسات الأوروبية والأطلسية في نهاية المطاف.

وتجدر الإشادة أيضا بتحقيق تقدم في وضع إطار مالي شامل واعتماد قانونين رئيسيين لهما علاقة بالاتحاد الأوروبي بشأن المعونة والتعداد السكاني على مستوى الدولة. كما كان الاتفاق على عودة نشاط الشركة المملوكة للدولة لتوزيع الكهرباء تطورا طيبا.

ويُنتظر أن يكون الإعلان المشترك لوزراء خارجية البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا بشأن التعاون لحماية وتعزيز حقوق اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا بمثابة تدبير هام لبناء الثقة. وهذا التعاون لن يعزز التعاون الإقليمي فحسب، بل سييسر أيضا التطلعات المشتركة لهذه البلدان إلى التكامل الأوروبي الأطلسي.

ونلاحظ أنه لم يتم حتى الآن استيفاء أي من البنود المعلقة الواردة في الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. ومع ذلك، فإننا سعداء بأن اتفاق ٩ آذار/مارس بشأن ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع يفتح الباب أمام احتمالات التوصل إلى حل مقبول ومستدام لمسألة تقسيم الممتلكات ويفي باثنين من الأهداف الخمسة والشرطين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التقدم في النقاش الجاري حول مستقبل الإشراف على برتشكو في استيفاء هدف آخر من الأهداف الخمسة.

ونأمل أن تواصل الأطراف البوسنية، بروح التوافق والنضج، التزامها بالتصدي للمشاكل المالية ليتسنى عكس الاتجاه الحالي للآفاق الاقتصادية المتدهورة وعودة البلد إلى طريق النمو المرتفع الذي شهدته سنوات ما قبل الركود.

تقوم البعثتان العسكريتان للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، من خلال استمرار وجودهما في البوسنة والهرسك، بدور مهم من خلال ضمان سلامة وأمن مواطني البلد، حتى في أوقات توتر الوضع السياسي. ونحن نثني على هذه الجهود.

وكما قلنا في جلسات سابقة لمجلس الأمن، فإن البوسنة والهرسك تجربة جديدة في بناء دولة جديدة من تحت

أنقاض الحرب الأهلية التي عانت منها شعوب يوغوسلافيا السابقة في التسعينيات من القرن الماضي. وليس من السهل أبدا بناء بلد متعدد الأعراق ومتعدد اللغات ومتعدد الثقافات ومتعدد الأديان. والمشاكل التي نوقشت في تقرير الممثل السامي وإحاطته الإعلامية هي مشاكل لا بد من مواجهتها على طريق بناء دولة يسكنها أناس مختلفون في الديانة والعرق واللغة. وأقنعتنا تجربتنا على مدى العقود الستة الماضية بأنه على الرغم من أن طريق بناء دولة كهذه طويل وشاق، فإن الثمار تستحق الجهد المبذول.

وعليه، فإن حل المشاكل التي تواجه الشعوب البوسنية يتطلب الصبر والعزيمة والتراضي. ولن تؤدي الإجراءات الأحادية الجانب والشكوك المتبادلة والبيانات الخطابية وانتهاك الاتفاق الإطاري العام للسلام إلا إلى إفساد الأجواء السياسية والاجتماعية وتأخير تحقيق أهداف الشعوب. وبالتالي، نحث قيادة البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي على المثابرة على الرغم من المشاكل التي تواجههما.

وختاما، أود أن أثني بشدة على العمل الذي يضطلع به الممثل السامي إنزكو في مساعدة شعب وقيادة البوسنة والهرسك في مساعيهما لبناء الدولة. ونحن ندعم جهوده تماما.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب أنا أيضا بالممثل السامي إنزكو في مجلس الأمن وأشكره على تقريره (انظر S/2012/307). وتود المملكة المتحدة أن تعرب عن امتنانها للممثل السامي لما يبذله من جهود دؤوبة وقائمة على المبادئ من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام ولتعزيز الاستقرار والإصلاح في البوسنة والهرسك.

نرحب بتقييم الممثل السامي للتطورات الأخيرة وننضم إليه في الترحيب بالخطوات الأولية التي قطعتها البوسنة والهرسك على طريقي الاتحاد الأوروبي والناتو على السواء. وفي شباط/فبراير، شهدنا أخيرا تشكيل حكومة جديدة على مستوى الدولة، تركز على الأهداف المشتركة المتمثلة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ورأينا بسرعة نتائج إيجابية حيث اعتُمد قانوني المعونة والتعداد السكاني على مستوى الدولة. وجعلت حكومة البوسنة والهرسك من ضمن أولوياتها ضمان بدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وهي تأمل أيضا في تقديم طلب رسمي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في هذا العام. ويمكن تحقيق كلا الأمرين إذا تم استيفاء المعايير الباقية. وننضم إلى الممثل السامي في تشجيع القادة السياسيين على إظهار التزامهم عن طريق إجراء إصلاحات من خلال العمل الجاد والحلول الوسط.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز على طريق استيفاء بعض الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونحث على التنفيذ الكامل للاتفاقات السياسية بشأن تسجيل الملكية الدفاعية وممتلكات الدولة.

وكما يوضح الممثل السامي، فإن الحكومة الجديدة لا تزال في أيامها الأولى والتقدم لا يزال هشا. وقد قُطعت وعود ولم يتم الوفاء بها في الماضي. ولا تزال هناك علامات على أن السياسيين يقدمون برامجهم السياسية القومية على احتياجات البلد ومواطنيها. ومما يثير بالغ القلق التصريحات التي تطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية والإشارات إلى تفكيك الدولة ومحاولات الإشارة إلى الكيانات بوصفها دولا. وهذه التصريحات غير مقبولة وتتعارض مع مصالح شعب البوسنة والهرسك. وهذه التهديدات هي بمثابة تذكرة صارخة باستمرار أهمية دور الممثل السامي في دعم الاتفاق الإطاري العام للسلام.

ونشير أيضا إلى تصاعد التوترات فيما يتعلق بالانتخابات البلدية التي ستُجرى في تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في سريبرينيتشا وموستار، وندعو زعماء جميع الأطراف والجماعات العرقية إلى الامتناع عن الخطاب الباعث على الفرقة والذي يزيد من حدة التوتر وأن يقوموا عوضا عن ذلك بخدمة جميع أبناء الشعب وتعزيز المصالحة.

ومع مرور ٢٠ عاما على بدء الحرب في البوسنة والهرسك، من المهم تذكر التكلفة البشرية الفادحة لتلك الحرب وإحياء ذكرى ضحاياها. ولكن يجب علينا أن نقر أيضا بأن البوسنة والهرسك لديها اليوم الكثير مما يحق لها أن تفخر به. واستشرافا للمستقبل، من الواضح أن عام ٢٠١٢ هو عام الفرصة للبلد. ومن أجل تحقيق ذلك، من الضروري أن نرى تقدما عاجلا نحو تنفيذ الحكم في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك ليتسنى دخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ.

ونحن نؤيد تماما استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك. والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس وفده بيتر سورنسن يقوم بعمل ممتاز. ونثني على علاقته التعاونية مع الممثل السامي إنزكو. وما من سبب يحول دون عمل مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي معا بطريقة متكاملة في حين تتوفر جميع الأسباب التي تحتم عليهما القيام بذلك.

وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يقدم الحوافز لقيادة البوسنة والهرسك نحو الأمام وأن يأخذ بصورة متزايدة زمام المبادرة في البلد، استجابة لإحراز تقدم حقيقي، مع تقليص مكتب الممثل السامي لوجوده تدريجيا. غير أن ذلك المكتب سيحتفظ بدور حاسم في دعم اتفاق دايتون حتى يتم تلبية شروط صيغة ٥ +٢. وفي غضون ذلك، فإن السلطات التنفيذية للمكتب لا تزال تشكل ضمانة حاسمة. ويجب ألا نفقد الصبر أو نتسرع في إجراء تغييرات مهمة قبل الأوان.

إن المملكة المتحدة تؤيد بقوة تقييم الممثل السامي إنزكو بأن الولاية التنفيذية لقوة عملية ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي لا تزال توفر القدر الضروري من الطمأنينة لشعب البوسنة وأنها تقوم بدور مركزي في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. والضمانات الدولية ضد عدم الاستقرار لا تزال ضرورية جنبا إلى جنب مع وجود قوي للاتحاد الأوروبي. ونتطلع إلى أن يجدد مجلس الأمن الولاية التنفيذية لقوة عملية ألثيا التابعة للاتحاد الأوروبي لمدة سنة إضافية في الخريف.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على عرضه للتقرير نصف السنوي عن الحالة في ذلك البلد (انظر S/2012/307).

ترحب توغو بالتقدم السياسي الهام الذي تحقق في البوسنة والهرسك، ولا سيما تشكيل حكومة مركزية في ١٠ شباط/فبراير بعد أكثر من ١٦ شهرا من الانتخابات العامة التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

تابع بلدي بقلق بالغ المأزق السياسي المستمر الذي أبطأ العمل العادي لمؤسسات البوسنة والهرسك، وأدى على وجه الخصوص إلى تنفيذ أكثر بطئا للالتزامات الوطنية والدولية لذلك البلد. ويشكل الحل التوافقي الذي توصل إليه الزعماء السياسيون في البلد، دليلا على أن البوسنة والهرسك قادرة على التصدي للتحديات التي تواجهها من خلال العزيمة السياسية. وتظهر العديد من الإجراءات التي اتخذتها البوسنة والهرسك، بما في ذلك اعتماد تدابير تتعلق بعملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي، بأن ثمة زخما جديدا، ويتعين دعمه.

ويود بلدي أيضا الإشادة بالتقدم الذي أحرزه الزعماء السياسيون في اتجاه تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وتوقيع اتفاق في آذار/مارس ٢٠١٢ يفتح الطريق أمام حل المسائل المتعلقة بملكية ممتلكات الدفاع وأملاك الدولة. ونأمل في أن تتخذ السلطات ذات الصلة، في مستوياتها المعنية سريعا جدا التدابير الملائمة لتنفيذ الاتفاق.

علاوة على ذلك، فإننا نرحب بتصديق البوسنة والهرسك في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢ على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويلتزم البلد من خلال هذا التصديق، بإجراء تحقيقات من أجل تحديد مكان المختفين، ومحاكمة المسؤولين عن الاختفاء، وتمكين أسر المختفين من الحصول على تعويض كامل، مما يمثل تقدما كبيرا فيما يتعلق بالتصدي للإفلات من العقاب.

ولا يتعين أن تقودنا تلك الإنجازات الرئيسية إلى إغفال العراقيل والتحديات المتبقية فيما يخص بناء دولة متعددة الأعراق تؤدي وظائفها حقا. في الواقع، وحسب التقرير، تظل الحالة السياسية بين مختلف الطوائف متوترة، ويأتي اتفاق دايتون للسلام؛ على غير هوى بعض القادة الراغبين في تعزيز استقلالية كياهم والمضي قدما نحو الاستقلال، إذا سمحت الظروف، بينما يدعو آخرون إلى إنشاء كيان ثالث بأغلبية كرواتية.

في هذا الصدد، تندد توغو بالخطاب الوطني الذي يقوض المؤسسات المركزية للدولة، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلد والمنطقة ككل. ونواصل الاعتقاد بأن الحوار الصريح والصادق والسعي إلى التوصل إلى حل توافقي، سيفضيان إلى تسوية نهائية ودائمة للخلافات. لذلك فإننا ندعو جميع الزعماء السياسيين البوسنيين إلى النأي بأنفسهم عن أية حلول أحادية وطائفية وإلى التصدي للتطرف، والكراهية والعنف الدينيين، التي تزعزع الاستقرار في البلد. و من نفس المنطلق، تحثهم توغو على العمل معا بغية اعتماد الإصلاحات الضرورية من أجل وضع البلد على طريق المزيد من التكامل الوطني والإقليمي. وقيامهم بذلك هو وحده الذي سيمكنهم من ضمان السلم والازدهار لمواطنيهم.

وأود أن أختتم بالتعبير عن دعم بلدي الكامل لجهود الممثل السامي في مهمته في البوسنة والهرسك، والموظفين المدنيين والعسكريين الذين يعملون من أجل تعزيز احترام اتفاق دايتون للسلام والاستقرار في البلد.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):إننا نرحب بالممثل السامي إنزكو. ويتعين علينا للأسف أن نشير إلى أن تحليله اليوم وفي المرات السابقة لم يكن موضوعيا. وتحليله للحالة في البوسنة والهرسك لا يزال يشوبه نقد لصرب البوسنة يتميز بالانحياز.

من أجل رسم صورة أكثر موضوعية للعمليات التي تجري في البوسنة والهرسك، نود التوصية بأن يقرأ أعضاء مجلس الأمن أيضا التقرير السابع لجمهورية صربسكا، المقدم إلى مجلس الأمن، الذي يظهر فيه بصورة تغني عن البيان التزام صرب البوسنة بالقانون الدولي وبروح اتفاق دايتون للسلام. وتؤكد النقاط الواردة في الوثيقة بوضوح الإسهام الكبير لبنيا لوكا في التقدم الإيجابي الذي أحرز في البلد، كما ورد في تقرير الممثل السامي (انظر S/2012/307). كما أنها تظهر بأنه ومقارنة باتحاد البوسنة والهرسك، فإن جمهورية صربسكا، قد تطورت بنجاح أكبر في جميع المجالات، تتنوع ما بين الاقتصاد والمصالحة بين الأعراق واحترام حقوق الإنسان.

إننا نعتقد بأن المسؤولية الرئيسية للمجتمع الدولي خلال هذه المرحلة من التسوية التي تشهدها البوسنة، تتمثل في نقل المسؤولية عن مصير البوسنة والهرسك إلى البوسنيين

أنفسهم. ويعني ذلك بعبارات عملية، إغلاق مكتب الممثل السامي، ومن أجل تحقيق ذلك الغرض، العودة إلى المبادئ الخمسة والشرطين اللذين وضعهما المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام.

ونشير إلى أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة في البوسنة والهرسك لسنوات عدة. ويعكس ذلك أيضا نضج الدولة البوسنية. جرى إحراز تقدم خلال الأشهر الأخيرة، في إطار حوار اقتصر على البوسنيين. وقد جرى استكمال إنشاء المؤسسات على نطاق البوسنة. وتم التوصل إلى توافق بخصوص ميزانية ٢٠١٢. واتفق الزعماء السياسيون للبوسنة والهرسك بشأن شروط توزيع الملكية وجدولها الزمني، بما في ذلك ممتلكات الدفاع بين الدولة والكيانات. ويكتسي الاتفاق مؤخرا بخصوص أن مسألة ملكية أملاك الدولة، تشكل في جوهرها الشرط الأساسي الذي لا يزال يتعين الوفاء به طبقا للأهداف الخمسة للمجتمع الدولي والشرطين الواردين في جدول الأعمال، الذي سيؤدي تنفيذه إلى إغلاق مكتب الممثل السامي.

ورغم الخلافات المتواصلة، يمضي الحوار قدما. مما يؤكد قدرة الزعماء البوسنيين على إيجاد حلول توافقية، للمشاكل الراهنة بأنفسهم، ودون تدخل خارجي. في هذا الصدد، نود التأكيد على معارضة الاتحاد الروسي من حيث المبدأ لتدخل المجتمع الدولي في عملية التفاوض البوسنية الداخلية. ومن شأن أي دعم خارجي لأي طرف أن يقوض التوازن السياسي الهش في البلد. وينطبق ذلك تماما على المطالب التي قدمها زعماء الأحزاب البوسنية من أجل تعديل القانون الانتخابي، من خلال قرار للممثل السامي يتجاوز الإجراء الذي ينص عليه اتفاق دايتون. وهذه محاولة لتمديد أجل الترتيبات المؤقتة، التي تسمح للمواطنين الذين لا يعيشون في مقاطعة سربرينيشا بالتصويت في الانتخابات البلدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

إننا نعارض تماما استخدام الممثل السامي لسلطات بون بشكل تعسفي. ويتمثل موقفنا الأساسي في أن استخدام التدابير الطارئة لا يكون مبررا إلا في حال ظروف استثنائية تتخللها انتهاكات خطيرة لاتفاق دايتون للسلام، يرجح أنها ستؤدي إلى زعزعة حالة الاستقرار في البوسنة والهرسك.

إننا نعتبر أنه من الواقعي النظر قريبا في إنهاء نظام الإشراف المطبق في مقاطعة برتشكو، وإغلاق المكتب المنفصل للممثل السامي. ونعتقد بأن القرار ذا الصلة يتعين أن يتخذ خلال المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو.

في هذا الصدد، يساورنا القلق جراء الخطوة التي اتخذها مؤخرا السيد عزتبيغوفيتش الرئيس الحالي لرئاسة البوسنة والهرسك، الذي طلب من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام، عدم اتخاذ قرار في أيار/مايو بشأن إغلاق البعثة في برتشكو، بالذريعة المريبة المتمثلة في أن المقاطعة كما يبدو غير قادرة على العمل بشكل مستقل. وهذا أمر غير مقبول شكلا ومضمونا. عبر السيد عزتبيغوفيتش عن رأيه الشخصي في خرق لاتفاق دايتون للسلام، و يخالف المواقف التي اتخذها باقي حكومات المناطق الإدارية ويتعارض مع الحوارين الدولي والبوسني الداخلي.

إننا نعتبر إمكانية تعزيز عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك خطوة في اتجاه إغلاق مكتب الممثل السامي. ونرحب في هذا الصدد بتقسيم المنصب بين الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونحن مقتنعون أن الشرط المسبق لنجاح عمل هذين الوجودين الدوليين في البوسنة والهرسك، يتمثل في الاحترام الصارم لولايتهما. ونعتقد أنه لا ينبغي عليهما تجاوز مسؤولية كل منهما.

إننا نقر بأهمية إدخال تعديلات على دستور البوسنة والهرسك، طبقا لحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك. ويمكن التوصل إلى حل توافقي بشأن هذه المسألة. ونعتبر أنه يتعين اتخاذ قرارات بشأن مسائل التسوية الرئيسية في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

في البداية، أود شكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على عرضه التقرير الحادي والأربعين بشأن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر S/2012/307).

ترحب أذربيجان بالتقدم المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك استئناف الحوار السياسي، وإبرام عدد من الاتفاقات الهامة من قبل زعماء ستة أحزاب سياسية. وتشمل التطورات الإيجابية أيضا خطوات هامة نحو تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بإغلاق مكتب الممثل السامي.

ونشعر في الوقت نفسه بالقلق إزاء عدد من التهديدات المتبقية فيما يتعلق بالاتفاق الإطاري العام للسلام. وتدين أذربيجان أي عمل يرمي إلى الطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ويسعى إلى إلغاء الإصلاحات السابقة المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام.

وكما يشير الممثل السامي في تقريره، فقد كان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مرضياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلد معقدةً. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بارتياح أن البيانات الاقتصادية لعام ٢٠١١ تظهر بعض مؤشرات التحسن، مقارنةً بعام ٢٠١٠. وندعو جميع الفصائل السياسية في البوسنة والهرسك إلى التركيز على أولويات البلد الاقتصادية والإنمائية.

ونحيط علما على نحو إيجابي بالإعلان المشترك الذي وقّع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وزراء خارجية البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا بشأن التزام حكومات بلدانهم بالتعاون بروح من حسن النية من أجل حماية وتعزيز حقوق اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، بهدف إنهاء تشردهم، وتمكينهم من العيش بوصفهم مواطنين متساوين في الحقوق في تلك البلدان الأربعة. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان معالجة وحل جميع المشاكل العالقة، وخاصةً تلك المتعلقة بالملكية، بطريقة تكفل تمتع العائدين بكامل حقوقهم الثابتة وتضمن تنفيذها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد توماس ماير – هارتنغ.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان، البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلد المرشح المحتمل ألبانيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأوروبية، النرويج، البلد العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بعودة الممثل السامي فالنتين إنزكو إلى المجلس.

نرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في البوسنة والهرسك، ونؤكد من جديد دعمنا القوي لهذا البلد في طريقه نحو الاندماج الأوروبي. ونثني على السلطات

والزعماء السياسيين المعنيين، لما بذلوه من جهود ملموسة لاتخاذ القرارات بروح توفيقية. وقد بدأت وجهة نظر الاتحاد الأوروبي تهيمن أخيرا على جدول الأعمال السياسي بعد فترة طويلة من الركود. يرحب الاتحاد الأوروبي بتشكيل حكومة على مستوى الدولة، فضلا عن اعتماد قانون المعونات الحكومية وقانون التعداد السكاني. ولن يساعد التنفيذ السليم وفي الوقت المناسب لهذين القانونين على تيسير مزيد من التقدم نحو نيل عضوية الاتحاد الأوروبي فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في البوسنة والهرسك.

ويتسم الزخم الحالي في البوسنة والهرسك بالإيجابية، وتجب المحافظة عليه. وعلى وجه الخصوص، فإن البوسنة والهرسك بحاجة ماسة إلى امتثال دستورها لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وسيمثّل تنفيذ الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي عنصرا رئيسيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي للنظر في مصداقية طلب العضوية الذي تقدم به ذلك البلد في المستقبل المنظور.

وهناك حاجة ملحّة أيضا لإجراء الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، من جملة الأهداف الأخرى. ونتطلع في ذلك الصدد، إلى اعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ والإطار المالي العالمي ٢٠١٢-٢٠١٤، وكلاهما عنصران ضروريان لتمكين البلد من وضع سياسات موجهة نحو التنمية، فضلا عن كفالة قدرته على تلقي واستخدام المساعدات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك الدعم الكبير الذي يقدمه له الاتحاد الأوروبي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين، ويشجع ذلك، تمشيا مع الاتفاق من حيث المبدأ بين الزعماء السياسيين بشأن ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن يعتمد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام قراراً بشأن إنهاء الإشراف على مقاطعة برتشكو في اجتماعه الذي سيعقد في الأسبوع المقبل. ومن المهم التأكيد على أن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك يتحملون المسؤولية الأساسية عن تحقيق تقدم ملموس وواضح يسمح بإجراء مزيد من التحول للوجود الدولي، بما في ذلك مكتب الممثل السامي.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المناقشة المستمرة مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي، بما في ذلك تقليص حجمه وإمكانية نقل مكتب الممثل السامي، في المحفل المناسب. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، المناقشات الجارية بشأن تداخل المهام بين مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي.

لقد عزز الاتحاد الأوروبي مؤخرا مشاركته وحضوره السياسيين في البوسنة والهرسك بغية تيسير تقدمها نحو الاندماج الأوروبي. وعضّد الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي ورئيس الوفد، بيتر سورنسن، الذي يقود دعم البوسنة والهرسك في المسائل المتعلقة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي، مشاركته على نحو متزايد مع سلطات البلد وزعمائه السياسيين.

والبعثتان المعنيتان بإدارة الأزمات في الميدان هما أيضا تعبير عن التزام الاتحاد الأوروبي. أولاهما، بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، التي يتوقع إنهاؤها قبل نهاية الشهر المقبل، مع نقل مهامها الاستراتيجية المتبقية إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبرنامج بشأن المساعدة التقنية. وثانيتهما، عملية ألتيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال تشكل عنصرا هاما في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة للبلد. وتواصل العملية التركيز على بناء القدرات

والتدريب، مع الحفاظ على الوعي بالحالة فضلا عن توفير احتياطي يتسم بالمصداقية، فيما إذا دعيت إلى دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة أو استعادتها، على نحو ما نص عليه القرار ٢٠١٩ (٢٠١١).

ولا تزال الحالة الأمنية العامة في البوسنة والهرسك مستقرة. ومن الضروري الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي أثناء الفترة الانتخابية المقبلة. ويشجع الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، ممثلي البوسنة والهرسك السياسيين على مواصلة العمل بروح توفيقية، وأن يعملوا من أجل تحقيق مصالح البلد في الأجل الطويل، والامتناع عن الخطاب والأفعال الانقسامية التي تضر بمصالح المواطنين.

وندعم دعما تاما سلطة الممثل السامي، ونرحب بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، نكرر التزامنا الثابت بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها دولة موحدة وذات سيادة.

لقد قطعت البوسنة والهرسك شوطا طويلاً منذ نهاية الحرب في عقد التسعينيات. فتحولها المستمر بعيدا عن الاعتماد على الوجود الدولي، إلى دولة عضو تتصف بروح المسؤولية وتسهم في المجتمع الدولي، على نحو ما شهدت على ذلك مشاركتها في أعمال مجلس الأمن في الفترة من عام ٢٠١٠-٢٠١١، إنما هو في المقام الأول عملية تمسك بزمامها البوسنة والهرسك وتتولى قيادتها. ويواصل الاتحاد الأوروبي على نحو استباقي دعم التقدم نحو تحقيق دولة مستقرة سلمية متعددة الأعراق، وموحدة وتتوفر لها مقومات البقاء في البوسنة والهرسك، وتتعاون بشكل سلمي مع جيرانها، وتواصل السير على نحو لا رجعة فيه نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن يتولى ممثل أذربيجان الصديقة رئاسة مجلس الأمن. وأود بادئ ذي بدء، أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره (انظر S/2012/307).

وفي هذه المناسبة، أيضا، أود أن أشير إلى احترام جمهورية صربيا الثابت لاتفاقات دايتون للسلام باعتبارها أساس الاستقرار في البوسنة والهرسك وكامل منطقة غرب البلقان. وصربيا ملتزمة بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وسنؤيد أي اتفاق بشأن تغيير النظام الداخلي الذي تحدده اتفاقات دايتون ما دام تم التوصل إليه عن طريق التوافق الكامل في الآراء بين الكيانين والشعوب المؤسسة الثلاثة.

ونتوقع أن تقدم العملية التي أكملت مؤخرا المتمثلة في إنشاء جميع الأجهزة الحكومية في البوسنة والهرسك إسهاما إضافيا في تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وأن تعطي زخما لتكاملها الأوروبي بشكل أسرع.

وترحب صربيا بالقرارات التي اعتمدت مؤخرا في البوسنة والهرسك وترى أنها خطوات هامة إلى الأمام على مسار البلد نحو الاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى تشجيع ملموس إضافي من الاتحاد الأوروبي لتعزيز استقرار الحالة في البلد.

ونقدر وتسرنا جدا حقيقة أن بلغراد كانت وجهة زيارة وزير خارجية البوسنة والهرسك زلاتكو لاغومجيا في أول رحلة يقوم بها إلى الخارج. وفي هذه المناسبة، أكد البلدان من جديد على الأهمية التي يوليانها للعلاقات الثنائية وأعربا عن رغبتهما في تعزيز المزيد من النهوض الشامل بعلاقاتهما وتعاونهما. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون مع البوسنة والهرسك في مجال تبادل الخبرات وتقديم

الدعم المتبادل في ما يتعلق بالتكامل الأوروبي من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الانضمام إلى أسرة الدول الأوروبية.

ونرى أنه لا يمكن التوصل إلى حلول مستدامة إلا من خلال الحوار وتحقيق الوفاق بين الكيانين والشعوب المؤسسة الثلاثة. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعامل مع العلاقات بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك بقدر كبير من العناية والاحترام لمصالحها. وتشجع صربيا جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على استثمار جهود إضافية للتوصل إلى حلول مستدامة لجميع المسائل المفتوحة.

ونعتبر أن انتقاد أحد الكيانين ووصفه بأنه مناهض لاتفاقات دايتون عندما تعلو أصوات ممثلي شعب هذا الكيان في رد فعلهم على حالات يرون أنها تضر بحقوق شعبهم، يأتي بنتائج عكسية. ثمة حاجة إلى إجراء تحليلات مفصلة إضافية في هذه الحالات من أجل إيجاد الحلول الملائمة. إن الاستخدام الأحادي الجانب لهذه الحالات في محاولة لإعمال تدابير قد تنطوي على وظيفة عقابية لن يساعد بالتأكيد في بناء الثقة أو تحسين عمل المؤسسات في البوسنة والهرسك.

أبدت صربيا استعدادها التام لمواجهة الماضي والإسهام في مستقبل ورفاه أفضل للمنطقة. وقد قامت بكل ما هو ضروري في هذا الصدد. ونرى أنه يجب المحاكمة على جميع جرائم الحرب التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة من أجل تحقيق استقرار ومصالحة دائمين في المنطقة.

ونعتقد أنه ينبغي اتخاذ خطوات نحو إغلاق مكتب الممثل السامي وإنهاء ما يسمى سلطات بون، لأن ممثلي كل الشعوب والكيانين المنتخبين بصورة مشروعة لديهم القدرة والمقدرة على تحمل المسؤولية عن إدارة شؤون الدولة بصورة مستقلة.

تطور صربيا علاقاتها مع جمهورية صربسكا على أساس الاتفاق المعني بالعلاقات المتوازية الخاصة، لكننا نركز في الوقت نفسه على تعزيز العلاقات مع اتحاد البوسنة والهرسك. لقد أكدت جمهورية صربيا، عن طريق المشاركة بنشاط في العديد من المبادرات الإقليمية ورئاستها، التزامها بالتعاون الإقليمي. إن التعاون الناجح مع البوسنة والهرسك في إطار عملية التعاون لجنوب شرق أوروبا ومبادرة وسط أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي ومبادرة البحرين الأدرياتيكي والأيوني، من بين أطر أخرى، يسهم في زيادة تعزيز علاقات حسن الجوار والمستقبل الأوروبي المشترك.

إن صربيا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق حل عادل وشامل ومستدام لمشكلة اللاجئين. ونشيد بالتنظيم الممتاز للمؤتمر الدولي للمانحين بشأن الحلول الدائمة لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، الذي نظم في سراييفو في ٢٤ نيسان/أبريل. لقد أوفى المؤتمر بتوقعات جميع المشاركين وهو مثال جيد على التعاون الناجح بين بلدان المنطقة الأربعة – البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا – في التوصل إلى حلول دائمة في مجال توفير السكن لأضعف فئات اللاجئين بمساعدة المنظمات الدولية ومجتمع المانحين. وسوف يسهم هذا بلا شك في تعزيز علاقات حسن الجوار وتحقيق الاستقرار والمصالحة الدائمين في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وتقريره (انظر S/2012/307). وتؤيد كرواتيا بيان الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أدلي أيضا ببيان بصفتي الوطنية.

إذ نتأمل في الأشهر الست الماضية منذ التقرير الأخير للمثل السامي (انظر S/2011/682)، فإن استنتاجنا العام هو أنه في حين لا تزال هناك أسباب تدعو للقلق بشأن وتيرة ما يحرز من تقدم في عمليات سياسية واقتصادية هامة في البوسنة والهرسك، فإن هناك أيضا تطورات هامة ومشجعة.

أسفر اجتماع الأحزاب السياسية الستة في بانيا لوكا في ٩ آذار/مارس عن نتائج سياسية ملموسة في ما يتعلق بتوزيع ممتلكات الدفاع وممتلكات الدولة. وترى كرواتيا أن الاتفاق الناجح بشأن المبادئ الواجب استخدامها في حل مسألة توزيع الممتلكات دليل على الإرادة السياسية والالتزام بعمليات التكامل الأوروبي الأطلسي. ونرحب بهذا الإنجاز باعتباره رسالة مشجعة إلى حلف شمال الأطلسي بمناسبة مؤتمر قمة شيكاغو المقبل. إن كرواتيا مقتنعة بأن توافر منظور واضح بشأن عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي أمر في غاية الأهمية لزيادة تعزيز البوسنة والهرسك. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي التهوين من الأثر الايجابي أو السلبي لاستقرار البوسنة والهرسك على منطقة جنوب شرق أوروبا وخارجها.

وناقشت الأحزاب السياسية الستة في الائتلاف الحاكم على مستوى الدولة أيضا في ٩ آذار/مارس التغييرات الدستورية التي يلزم إجراؤها للامتثال للحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي. ورغم عدم التوصل في الوقت الراهن إلى نتائج ملموسة، فإن بوسعنا أن نقر بأن القادة أدركوا أهمية المسألة ونجحوا في الاتفاق على المبادئ الأساسية الواجب احترامها. ونأمل في تحقيق نتائج ملموسة في اجتماع الغد في موستار. إن التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات الدستورية التي تتصدى بشكل كبير إلى مواطن الضعف المحددة في النظام الانتخابي سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك.

إن التقدم المحرز في ٩ آذار/مارس، رغم أنه محدود، يوجد زخما، وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع البوسنة والهرسك بقوة على الحفاظ على مستوى ما بذلته من جهد وأبدته من التزام. ونعتقد اعتقادا قويا بأن هذا التشجيع يجب أن يتخذ شكل الاهتمام والدعم المستمرين، خاصة في عملية التكامل الأوروبي الأطلسي، حيث يوفر هذا المسار أفضل إطار لتعزيز المؤسسات وسيادة القانون والحياة الديمقراطية ذاتها. ينبغي أن تراعي عملية التكامل جميع خصائص البوسنة والهرسك وتحترم المبدأ الأساسي للوجود السياسي للبلد، وهو تساوي الشعوب المؤسسة الثلاثة وجميع مواطنيها. لقد اعترف السياسيون في البوسنة والهرسك، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي، بأن الكروات، باعتبارهم أحد الشعوب المؤسسة الثلاثة للبوسنة والهرسك، لا يتمتعون بالقدر ذاته من الحقوق المؤسسية التي يتمتع بها الشعبان الآخران، وأعربوا عن استعدادهم للعمل من أجل التوصل إلى حلول لعلاج هذا الوضع.

إننا ندعم بقوة جميع التطورات التي من شأنها أن تكفل أن يشعر كل مواطن في البوسنة والهرسك بالحماية والاحترام المتساويين في جميع أراضي البلد. ونشجع على وجه الخصوص الإمعان في تنشيط عملية عودة اللاجئين إلى المنازل التي كانوا فيها قبل الحرب. للأسف، لا يزال ثمة مجال للشعور بالقلق حين يتعلق الأمر بالجو واللغة السائدين في الفضاء العام، لا سيما الدعوات إلى الانفصال، أو أي نوع من أنواع التطرف. ينبغي عدم السماح بهذه اللغة، وعلى المجتمع الدولي أن يبعث تلك الرسالة بصورة واضحة.

يساورنا القلق أيضاً من عدم اضطلاع المؤسسات بكامل وظائفها وانعدام التنسيق بين الكيانين، وهذان شرطان مسبقان لتقدم عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. تؤيد كرواتيا بقوة تعزيز وجود بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، كما تؤيد جميع الجهود التي من شأنها أن تسهم

في زيـادة انـسجام القـوانين والممارسـات داخـل البوسـنة والهرسك ومع الاتحاد الأوروبي.

كرواتيا والبوسنة والهرسك بلدان جاران وصديقان تربط بينهما علاقات تجارية كبيرة وحدود مشتركة طويلة، ستصبح عما قريب أطول حدود خارجية للاتحاد الأوروبي. في الشهور الأخيرة، شهدنا زيادة في ديناميكية الاتصالات السياسية، وتراوح ذلك ما بين الاجتماعات بين الرئيس الكرواتي إيفو جوسيبوفيتش مع نظرائه، إلى أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس الوزراء الكرواتي الجديد زوران ميلانوفيتش في شباط/فبراير، التي أعقبتها اجتماعات على مستوى الوزارات المختصة. في جميع التبادلات الثنائية، يحث المسؤولون الكروات على المزيد من التنسيق والدعم لجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى مساعدة البوسنة والهرسك في بلوغ معايير الاتحاد الأوروبي، وبروح من التعاون البناء، في إيجاد الوسائل الكفيلة بتخفيف أي تداعيات سلبية محتملة تترتب على الاقتصاد والمجتمع في البوسنة والهرسك عن عضوية كرواتيا مستقبلاً في الاتحاد الأوروبي.

لقد أوضحت لنا خبرتنا أن عملية الاندماج الأوروبي تسير جنباً إلى جنب مع عملية بناء المؤسسات. ونحن على ثقة من أنها ستعزز استقرار البوسنة والهرسك وتماسكها. لقد شرعت كرواتيا بالفعل في تقاسم خبرتها الفريدة مع القيادة وإدارة الدولة ومواطني البوسنة والهرسك. ولذلك السبب، اقترحنا على البوسنة والهرسك إبرام معاهدة شراكة أورو – أطلسية، تغطي العديد من مجالات التعاون. وفي العديد من الأنشطة ذات الصلة، ستسعى كرواتيا والبوسنة والهرسك إلى الحصول على دعم وتعاون أوسع.

واسمحوا لي بأن أختتم بالتشديد على أن البوسنة والهرسك بلد يحمل عبئاً تاريخياً وله نظام سياسي معقد. وباعتراف الجميع، هو بحاجة إلى الاهتمام والدعم المستمرين من قبل المجتمع الدولي. بيد أن كرواتيا لا تعتزم الاضطلاع بدور الموجّه، بل تعمل على تشجيع العملية السياسية على التطور من الداخل، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لبلوغ الاستقرار الازدهار الدائمين للبوسنة والهرسك ولمنطقة جنوب شرق أوروبا أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين التي أمامي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.